



AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES

Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



تحليل وقياس أثر أداء مؤشرات المصارف على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2020)
Analyzing And Measuring The Impact Of The Performance Of Banks'
Indicators On Economic Growth In Iraq For The Period (2005-2020)

م.م. كوثر كريم عبد الرزاق
أ.د. أديب قاسم شندي
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

المستخلص :

إنَّ نجاح أي خطة اقتصادية يستوجب أن تكون واضحة منذ البداية في رؤيتها التي تساعد على وضع تصورات لبناء اقتصاد قوي ، قائم على أساس تنوع المصادر و الموارد ، والتي تتيح لمختلف قطاعاته النمو و التكامل ، من أجل تنمية شاملة تواكب العصر ، و تستشرف آفاق المستقبل ، ويعد القطاع المصرفي أحد أهم و أبرز هذه القطاعات ، إذ أنه العصب المحرك ألي اقتصاد بفعل الوظائف التي يقوم بها ، ويسعى هذا البحث إلى إبراز دور أداء المصارف في تعزيز النمو الاقتصادي في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في الوقت الحالي ،من خلال الاعتماد على التحليل القائم على مؤشرات اقتصادية لها علاقة بطرفي العلاقة، وكذلك قياس الأثر المترتب بين على هذه العلاقة المباشرة بين مؤشرات أداء المصارف ومؤشرات النمو الاقتصادي ، وقد انطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها (يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات أداء المصارف في النمو الاقتصادي) ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية أو عدمها فقد اعتمد البحث المنهج التحليلي والوصفي في الجانب النظري ، فضلاً عن أسلوب التحليل الكمي في الجانب التطبيقي ، وبناءً على ذلك فقد تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

ان الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي العراقي يعكس الوضع الذي تحدده حركة الاقتصاد والتي حددت أبعاد النشاط المصرفي في ظل اتجاهات متشابهة شهدها الاقتصاد العراقي، وهذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية تأثر بمختلف الظروف التي مرَّ بها البلد وانعكس على ذلك بشكل كبير على واقع القطاع المصرفي وطبيعة أنشطته وخدماته وعملياته المصرفية ودرجة كفاءته في أداء أدواره الأساسية المهمة، كما ارتبط القطاع المصرفي في العراق بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد والتي تركت آثار واضحة على طبيعة هذا القطاع من حيث هيكله وأنشطته المختلفة.

Abstract :

The success of any economic plan requires that it be clear from the beginning in its vision, which helps to develop visions for building a strong economy, based on diversification of sources and resources, which allows its various sectors to grow and integrate, for comprehensive development that keeps pace with the times, and anticipates future prospects. The banking sector is one of the most important and prominent of these sectors, as it is the nerve that drives any economy due to the functions it performs, and this research seeks to highlight the role of banks' performance in promoting economic growth in light of the technological development that the world is witnessing at the present time, by relying on analysis Based on economic indicators that have a relationship with both sides of the relationship, as well as measuring the effect of this direct relationship between the performance indicators of banks and indicators of economic growth. The validity of this hypothesis or not, the research adopted the analytical and descriptive method in the theoretical aspect, as well as the quantitative analysis method in the applied aspect, and based on that, a number of conclusions were reached, the most important of which are:

The role played by the Iraqi banking sector reflects the situation determined by the movement of the economy, which determined the dimensions of banking activity in light of intertwined trends witnessed by the Iraqi economy. Its activities, services, banking operations, and the degree of its efficiency in performing its important basic roles. The banking sector in Iraq has also been linked to various economic, social and political developments of the country, which left clear effects on the nature of this sector in terms of its structure and various activities

المقدمة:

تعد الحاجة إلى تحفيز النمو الاقتصادي وإدارته موضوعاً عالمياً له أهمية قصوى سواء في البلدان المتقدمة والناشئة والأقل نمواً، في حين إنّ الموضوع ليس جديداً فقد تدرج مفهوم النمو الاقتصادي عبر المدارس والنظريات الاقتصادية المختلفة، فبعد أن اعتمد التجاريون على التجارة والطبقيون على الطبيعة والكلاسيكيون على الأرض والإنتاجية والرأسماليون على حرية الاقتصاد والكينزيون على تدخل الدولة بسياساتها الاقتصادية، ظهرت العديد من الرؤى الاقتصادية التي أضافت عوامل أخرى مؤثرة في حجم إجمالي الناتج المحلي بدءاً بتراكم رؤوس الأموال والمدخرات مروراً بدور المورد البشري المؤهل وصولاً للتكنولوجيا والابتكارات وكيفية

تمويلها، وقد برزت في السنوات الأخيرة العديد من النماذج النظرية التي تؤسس لوجود ارتباطاً إيجابياً بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وقد ركزت معظم الأبحاث الاقتصادية في هذا المجال على الطريقة التي تؤثر بها الوساطة المالية المتطورة على النمو الاقتصادي، وإنّ هذا التأثير يكون من خلال دور الوساطة المالية في رفع معدلات الادخار وبالتالي توفير موارد مالية إضافية للاستثمار وتراكم رأس المال من خلال دورها في تخصيص الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته.

مشكلة البحث:

هل يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات أداء المصارف في النمو الاقتصادي ؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات أداء المصارف في النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى الدور الكبير الذي يلعبه وجود جهاز مصرفي متطور في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما ويستمد هذا البحث أهميته من الدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الارتقاء بالعمل المصرفي ليوافك التطورات الحاصلة في كل المجالات .

اسلوب البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته فقد تم استخدام الأساليب القياسية الملائمة لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية وبيان مدى دقتها واستقراريتها وصولاً إلى الاستنتاجات التي وضعت على ضوءها مجموعة من التوصيات .

المبحث الأول

الاطار النظري والمفاهيمي لأداء المصارف والنمو الاقتصادي

أولاً/ مفهوم الأداء المصرفي

ويعرف على أنه "محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"⁽¹⁾. وكذلك يعرف على أنه "المستوى الذي تتمتع به مخرجات المؤسسة بعد إجراء العمليات على مدخلاتها"، فالأداء هو مخرجات الأنشطة والأحداث التي تشكل داخل المنظمة⁽²⁾.

كما يعرف الأداء بأنه دالة للمؤشرات والخصائص المنظمة فضلاً عن خيارات قادة المنظمة، وهناك من يرى أنّ الأداء يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها، فهو مفهوم واسع يشتمل في مضامينه على العديد من

3. Wheenlen ,Thomas L . And Hunger, j. David ,(Strategic Management And Business Policy) , 9th ed ,prentice–Hall ,New jersey , 2006, ,p23.

² . وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور، مصدر سابق، ص 39-40.

المفاهيم المتعلقة بالنجاح والفشل والكفاءة والفاعلية والمخطط الفعلي والكمي والنوعي وغيرها من العوامل المتعلقة به، لذلك فإن الأداء يمثل النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح الوحدة الاقتصادية واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها الوحدة الاقتصادية وفقاً لمتطلبات نشاطها وعلى ضوء الأهداف طويلة الأمد⁽¹⁾.

ثانياً : مؤشرات الأداء المالي: Banking financial performance indicators توجد أمام

المحلل المالي مجموعة من المؤشرات والنسب تتيح له تحليل الأداء المالي لأي مصرف من المصارف ولكل مؤشر من المؤشرات مجموعة من النسب يمكن الاستدلال على مكوناتها من الكشوفات المالية والأنشطة المتنوعة للمصارف ويمكن تبويب أبرز المؤشرات المعتمدة لقياس وتحليل الأداء المالي باستخدام النسب المالية⁽²⁾ بالآتي:

1/ مؤشرات الربحية

-معدل العائد الى حقوق الملكية: يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل البنك التجاري دائماً على زيادته بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يتحملها مساهمو البنك ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح "العائد" التي حققها المصرف ويتم احتسابه وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

-معدل العائد إلى الموجودات: يشير هذا المقياس إلى قدرة وكفاءة المصرف في توليد الأرباح من خلال استثمار كل دينار من الموجودات في مجالات استثمارية مختلفة إذ أن ارتفاعه يدل على كفاءة المصرف وبالعكس في حالة انخفاضه⁽³⁾، ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنها المقياس لربحية استثمارات المصرف ومن ثم، فإن هذه النسبة توضح مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة⁽⁴⁾، ويتم احتسابه حسب المعادلة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

2/ مؤشرات السيولة

-نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع: يقاس مؤشر السيولة المصرفية عن طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة

5. عمر علي كامل الدوري، تقييم الاداء المصرفي الاطار المفاهيمي والتطبيقي، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2013، ص13.

2 . محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2010، ص59.

4.Jeremy Atack ،The Origins and Development of Financial Markets and Institutions، First Published، Cambridge University press،2009، P.266.

4 . رافد كاظم نصيف العبيدي، "اتفاقية بازل 2 وأثرها الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد (10)، العدد (3)، 2018، ص 260-278.

(70%) أي ان الجهاز المصرفي يمتلك سيولة عالية تمنحه درعاً ومصدراً ضد الازمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها ومن ثم فإن درجة المخاطر أقل ما يمكن ويستطيع ان يتجنبها عن طريق الارصدة السائلة المتوفرة لديه وكانت تؤثر على هدف الربحية للمصارف فضلاً على ان المصارف لها قدرة على منح الائتمان المصرفي⁽¹⁾ ويمكن احتساب هذه الطريقة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة إجمالي الائتمان إلى الودائع} = \frac{\text{إجمالي الائتمان}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

-إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع⁽²⁾:

تعد مقياس للسيولة المصرفية عن طريق نسبة القروض إلى إجمالي الودائع في الأساس أداة لإدارة سيولة المصارف ، إذ إن لتنظيم نسبة القروض إلى الودائع تأثيراً مباشراً على سلوكيات جمع الأموال وإدارتها من قبل المصارف من خلال جعل المصارف تقيد قروضها ضمن حدود ودائعها، مما يؤدي على نحو عام إلى تحسن ظروف السيولة المصرفية. ويمكن احتسابها وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

وتستخدم نسبة إجمالي القروض إلى الودائع لتوضيح مدى كفاءة المصارف في لعب دورها في عملية الوساطة المالية. فضلاً عن ان نسبة إجمالي القروض الى الودائع هي لتعزيز مركز السيولة في المصارف، وللتأكد من قدرة المصارف دائماً على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وللتقليل من ميل المصارف إلى مسايرة الدورات الاقتصادية، أي الحد من الزيادات في الإقراض في أوقات التوسع الاقتصادي، ومن ثم منع المصارف من نقص السيولة أثناء الأزمات .

ثانياً مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة حجم الإنتاج باستمرار في أي بلد، أو هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيس للإنتاج لمدة عام واحد.

أن النمو الاقتصادي هو ليس فقط تغيرات كمية عندما يتعلق الأمر بالوضع الاقتصادي للبلاد ولكن يشتمل أيضاً على التغيرات نوعية كتغير الهيكل الاقتصادي أي مثل (ظهور قطاعات جديدة، أو صناعات جديدة، أو وظائف جديدة،.... الخ)، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر آخر للنمو الاقتصادي وهو مقياس لقدرة المجتمع لتحقيق أهدافهم الاجتماعية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية⁽³⁾.

ويعرف النمو الاقتصادي على إنه "الارتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج"⁽⁴⁾.

¹ . البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، 2018، ص 14 .

² . نصر حمود مزان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مصدر سابق، ص 58.

11.MidenM.Ivic,Economic Growth and Development ,the journal of prosses management – new Technologies, International, Vol.3,No.1,2015,p55.

12. Daron Acemoglu, introduction to modern economic growth, Princeton university press, USA 2009, p 693.

والنمو بمعنى محدود هو زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وهو ينطوي على التحليل من الناحية الكمية مع التركيز على العلاقات الوظيفية بين المتغيرات الداخلية، كما إنه يعني الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي وبالتالي زيادة الثروة الوطنية بما في ذلك الطاقة الانتاجية، وبذلك يمكن القول بأن النمو الاقتصادي يعني زيادة احجام الاقتصادات، أي مؤشرات الاقتصاد الكلي وبالأخص زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويجب أن يكون في تصاعد وليس من الضرورة أن يكون باتجاه خطي⁽¹⁾. ويعرفه الاقتصادي ملتون فريدمان* على إنه "يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي"⁽²⁾.

يكون النمو الاقتصادي مصاحباً للتقدم الاقتصادي إذا كان نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان، ويكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مساوياً لمعدل نمو السكان في حين إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل معدل نمو السكان فإن النمو الاقتصادي حينئذ يكون مصاحباً بتراجع اقتصادي، وعليه فإن النمو الاقتصادي متغير معقد وطويل الأمد يخضع لعدة قيود منها (الارتفاع المفرط للسكان، الموارد المحدودة، البنية التحتية غير الملائمة، الاستخدام غير الأمثل للموارد الاقتصادية، التدخل الحكومي و...الخ)، وعندما يكون معدل النمو الاقتصادي كبيراً يرتفع إنتاج السلع والخدمات وبالتالي ينخفض معدل البطالة وتزداد فرص العمل مما يؤدي الى تحسن معيشة السكان⁽³⁾.

ولا يغدو الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي معبراً في الغالب عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلاً مقارنة بالدول النامية تكاد مستويات معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصاداتها تنخفض وذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية وبحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقاس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا. يعد النمو الاقتصادي أقوى أداة للحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة وبالأخص في البلدان النامية، إذ أنه يولد نتائج حميدة من الازدهار والتقدم من خلال تحسين فرص العمل التي يشارك الفقراء في عائداتها، إن الاستراتيجية الناجحة للحد من الفقر يجب أن تنطوي على تدابير لتعزيزها وتحقيق النمو السريع والمستدام وتعزيز السياسات التي تسمح للفقراء بالمشاركة الكاملة من خلال اطلاق العنان للفرص ومن بين هذه السياسات هي تطوير أسواق العمل بشكل أفضل، وإزالة عدم المساواة

13.Allina Haller, Concept of Economic Growth and Development ,challenges of crisis and of Knowledge, Economy Trans disciplinary Cognition, Vol.15, 2012, p66.

² . عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص 281.

*اقتصادي أمريكي، يعد الأكثر صيتاً في القرن العشرين، ولد في 31 يوليو 1912، وتوفي في 16 نوفمبر 2006، حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد، حاز على وسام الحرية الرئاسي عام 1988، حاز على الميدالية الوطنية في العلوم 1988، يعد مؤسساً للمدرسة النقدية شيكاغو. للمزيد ينظر إلى: قاسم عز الدين، الميادين نت، متاح على الموقع

www.almayadeen.net

15.Miden M .Ivic ,Economic Growth and Development ,Op. Cit,p 67.

بين الجنسين، وزيادة الشمول المالي، وإن العلاقة بين النمو والحد من الفقر واضحة من خلال تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المجتمع (1).

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف والنمو الاقتصادي للمدة (2005-2020)

أولاً/ تحليل مؤشرات الأداء المصرفي العراقي للمدة (2005-2020)

1/مؤشر الربحية

تأتي أهمية هذا المؤشر كونه يعكس الأثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على ربحية الأصول ، والعائد على حقوق الملكية، إذ أن انخفاض قيمة الربحية يدل على وجود معوقات في ربحية المؤسسات المالية يجب تجاوزها، وارتفاع هذه القيمة يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر، ويتضمن مؤشر الربحية نوعين رئيسيين من النسب هما: **معدل العائد على الموجودات**: يقيس هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة(2)، وتبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من عوائد، وكلما زادت هذه النسبة توضح ارتفاع كفاءة المصرف الاستثمارية والتشغيلية(3)، إذ إن النسبة المعيارية للأرباح المحددة من قبل البنك المركزي (0.5%).

يلاحظ من خلال الجدول(74) أن العائدات على الأصول أخذت بالانخفاض تدريجياً من عام(2004-2010) إذ انخفضت من (0.50%) الى (0.21%) ويرجع ذلك الى السياسة الاستثمارية غير الكفوة وخصوصاً إنها انخفضت الى دون مستوى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي (4)، بعد ذلك أخذت هذه النسبة بالارتفاع من عام 2011 الى عام 2013 فسجلت في عام 2011(0.65%)، أما عام 2013 فقد سجلت (0.71%)، وهذا يدل على أن سياسة المصارف الاستثمارية في التعامل مع الموجودات قد تحسنت بشكل ملحوظ وارتفعت كفاءتها الاستثمارية والتشغيلية، أما في عام 2015 فقد سجلت (0.47%) وهي نسبة لا بأس بها مقارنةً بالنسبة التي حددها البنك المركزي، ومن ثم عاودت بالارتفاع خلال عام 2016 إذ سجلت(0.51%) أما في عام 2017 فقد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً وبلغت (0.85%) يعود ذلك إلى تحسن ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة زيادة استثماراتها وتوظيفاتها المالية خلال عام 2017(5)، ثم انخفضت نسبة العائد على الموجودات في عام 2018 لتبلغ (0.53%) مقارنةً بعام 2017 نتيجة انخفاض أرباح المصارف في حين ارتفعت عام 2019 لتبلغ (0.79%) وهي نسبة جيدة تترجم لنا زيادة الكفاءة الاستثمارية للمصارف وارتفاع أرباحها أما في عام 2020 فقد بلغت نسبة العائد على الموجودات(0.7%)، وقد انخفضت بشكل طفيف نتيجة أزمة كوفيد-19 والتي ألفت بظلالها على جميع القطاعات الاقتصادية.

16. Lin, Economic Growth, Income Inequality, and Poverty Reduction in People's Republic of China, Asian Development Review, vol. 20, no. 2, 2003, p.24.

² . حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و اثرها في الاداء والمخاطرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 205.

³ . دريد كامل ال شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص108.

⁴ . البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، 2010، متاح على الموقع: <https://cbi.iq>

⁵ . البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2017، ص41.

-العائد على حقوق الملكية: يفسر هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على تحقيق العوائد نتيجة استخدام أموال المساهمين لغرض تعظيم ثروتهم، فإن هذا يدل على أن المصارف تمتلك الكفاءة الاستثمارية والتشغيلية في استغلال أموال المالكين، إذ أن المعيار المحدد من قبل البنك المركزي (0.5%)، وفقاً للجدول (74) يلاحظ أن عام 2005 شهد العائد على حقوق الملكية أعلى أرباح في المصرف والتي بلغت (162.7%) مما يدل على ارتفاع كفاءة المصارف في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية في استغلال أموال المالكين وبالأخص إنها تجاوزت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي⁽¹⁾، ولكنه لم يحافظ على هذه النسبة وبدأ بالانخفاض تدريجياً حتى وصل عام 2012 إلى (26.9%)، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت مع عام 2005 وهذا يفسر انخفاض كفاءة المصارف الاستثمارية والتشغيلية في استغلال أموال المالكين، وبدأت هذه النسبة بالتراجع حتى بلغت عام 2015 و2016 (10.3%) و(9.6%) على التوالي وهذا يشير إلى تراجع ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة انحسار استثماراتها و انكماش توظيفاتها المالية أثناء تلك المدة نتيجة الأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلد، فضلاً عما أفرزته حالة تنامي عجز الموازنة العامة للدولة الناجم أساساً عن أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمة انعكست عن انخفاض بشكل أو بآخر على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولا سيما المؤسسات المالية والمصرفية منها على حد سواء ما قلص من مكاسبها وحد من أرباحها السنوية، فضلاً عن نسبة أثر كبيرة من استثمارات المصارف التجارية كان في حوالات الخزينة ذات العائد المحدود أيضاً على عوائد المصارف العاملة في العراق في عامي 2015 و2016⁽²⁾، وفي عام 2017 (9.2%)، ورغم ذلك الانخفاض إلا أن هذه النسبة أعلى من النسبة التي حدثت من قبل البنك المركزي أي أن المصارف تعمل بكفاءة في استغلال أموال المالكين ولكن درجة المخاطر عالية، وفي عام 2018

انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية إذ بلغت النسبة (4.37%) والأسباب الرئيسة لهذا الانخفاض هذه النسبة هي انخفاض قيمة الدخل وارتفاع قيمة الموجودات، وفي عام 2019 ارتفعت هذه النسبة إلى (6.9%) والسبب يعود إلى زيادة قيمة الدخل وانخفاض قيمة الموجودات في حين بلغت النسبة عام 2020 (0.6%).

جدول (1)

نسبة معدل العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي العراقي
للمدة (2005-2020)

السنوات	معدل العائد على الموجودات	معدل النمو %	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل النمو %	النسبة المعيارية
2005	0.50	---	162.7	---	0.5
2006	0.43	-14	122.5	-24.7	0.5

¹. وزارة التخطيط، مؤشرات الإنذار المبكر لأعوام مختلفة، مديرية الحسابات القومية.

². البنك المركزي، تقرير الاستقرار المالي، 2016، ص42.

0.5	-18.7	99.5	0	0.43	2007
0.5	-41.8	57.9	-20.9	0.34	2008
0.5	-36.5	36.8	26.4	0.25	2009
0.5	-27.2	26.8	-16	0.21	2010
0.5	13.4	23.2	180.9	0.59	2011
0.5	15.9	26.9	40.6	0.83	2012
0.5	-28.6	19.2	-15.6	0.70	2013
0.5	-29.6	13.5	-22.8	0.54	2014
0.5	23.7	10.3	-14.8	0.46	2015
0.5	-6.7	9.6	10.8	0.51	2016
0.5	-4.2	9.2	56.8	0.80	2017
0.5	-52.5	4.37	-33.7	0.53	2018
0.5	57.8	6.9	49.0	0.79	2019
0.5	-4.3	6.6	-11.3	0.7	2020

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، لسنوات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، لسنوات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
- وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، تقارير الإنذار المبكر، لسنوات متفرقة.

2/ مؤشرات السيولة

ويعبر عن السيولة من خلال مؤشرين هما:

-نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع: يعبر هذا المؤشر عن مقدار ما يحتفظ به المصرف من أصول سائلة تشمل (نقد لدى البنك فضلاً عن النقد في الصندوق، والأرصدة السائلة الاخرى) ومدى استثمارها في منح القروض بمختلف

أنواعها⁽¹⁾، إذ أن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (70%) كحد أعلى لغرض تجنب ازمات السيولة المصرفية⁽²⁾.

يلاحظ من خلال الجدول (75) إن نسبة السيولة المصرفية بلغت (6.73%) لعام 2005 بعد ذلك ارتفعت نسبة السيولة لتبلغ (8.49%) لعام 2006، وذلك بسبب زيادة القروض الكلية والبالغة (1.438.860) مليون دينار، مقارنةً بعام 2005 إذ بلغت القروض (725.033)، فضلاً عن ارتفاع إجمالي الودائع في عام 2006 والبالغة (16,928,295) مليون دينار مقارنةً بعام 2005 والتي بلغت (10,769,995) مليون دينار، وإن هذه الزيادة في نسبة السيولة المصرفية تعكس الكفاءة العالية للجهاز المصرفي في توظيف الأموال التي تحصل عليها من مصادر خارجية والمتمثلة في أموال المودعين واستخدامها في منح القروض والسلف، وفي عام 2007 انخفضت السيولة بشكل طفيف فقد بلغت (7.85%) وذلك نتيجة مخاطر متعلقة بالسياسة المتبعة من قبل المصارف متمثلة بانخفاض السيولة والتي يكون من الصعوبة توفيرها عن طريق تصفية القروض عند حاجة المصارف اليها في تسديد التزاماتها، وفي الأعوام (2008,2009,2010,2011) أخذ هذا المؤشر بالارتفاع وبلغت السيولة عام

2011 (27.18%) وهذا يفسر لنا قدرة المصارف على توظيف الأموال المتحصلة من الودائع من أجل تلبية احتياجات الزبائن من القروض والسلف والتي بلغت (15,268,978) مليون دينار أما الودائع فقد بلغت (56,157,180) مليون دينار وهذا ما يلاحظ أن إجمالي الودائع يفوق بشكل كبير إجمالي القروض وهذا ما يشير إلى احتفاظ المصارف بسيولة فائضة قابلة للتوظيف دون المساس بالنسبة المعيارية المحددة وهذا نتيجة كفاءة عالية للجهاز المصرفي في العراق في توظيف الأموال التي تحصل عليها من مصادر خارجية متمثلة بأموال المودعين واستخدامها في منح القروض والسلف أما بعد ذلك أخذت السيولة المصرفية بين الارتفاع وانخفاض لكن بشكل طفيف لقد سجلت عام 2014 السيولة المصرفية (38.06%).

وبعد ذلك أخذت بالارتفاع حتى بلغت عام 2016 (49.05%) وهذه الزيادة في المؤشر تعكس كفاءة عالية للجهاز المصرفي في العراق من خلال توظيف الأموال التي تحصل عليها من مصادر خارجية متمثلة بأموال المودعين واستخدامها في منح القروض والسلف، وفي عام 2017 انخفضت نسبة السيولة المصرفية بشكل طفيف حيث بلغت (46.18%)، ثم استمرت نسبة السيولة المصرفية بالانخفاض في عام 2018 حيث بلغت (40.50%)، ثم ارتفعت في عام 2019 بشكل طفيف إذ بلغت (42.32%). وفي 2020 انخفضت نسبة القروض إلى الودائع لتبلغ (39.31%) نتيجة انخفاض معدل القروض والتي بلغت (33,385,781) مليون دينار.

نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع: يلاحظ من خلال الجدول (75) أن نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لم تتجاوز هذه النسبة المعيارية البالغة (70%) أيضاً، إذ إن أعلى ما وصلت إليه هذه النسبة من السيولة المصرفية هي (59.58%) في عام 2016، وهذا نتيجة سياسة ائتمانية متحفظة من قبل الجهاز المصرفي العراقي في منح الائتمان، أما في عام 2018 فقد انخفضت النسبة المعيارية إلى (50%) وهي ضمن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، التي تعكس قدرة المصارف على توظيف الأموال المتاحة لديها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلب على القروض والسلف⁽³⁾.

¹ . البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2018، ص 39.

² . البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، لسنوات مختلفة.

³ . البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2018، ص 40.

وفي عام 2019 بلغت نسبة الائتمان الى الودائع (51%) وهي ضمن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الائتمان النقدي بمعدل (9%) وهو أعلى من معدل نمو الودائع والبالغ (70%)، وفي عام 2020 بلغت هذه النسبة (58.7%) والتي لم تتجاوز النسبة المعيارية وبالمقارنة مع عام 2019 يلاحظ بأن هناك ارتفاع بالائتمان النقدي.

وفي عام 2020 بلغت نسبة الائتمان إلى إجمالي الودائع (58.7%) وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بعام 2019 وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع حجم الائتمان النقدي بمعدل (18.5%) فضلاً عن ارتفاع حجم الودائع بمعدل (3.34%) مما يعكس كفاءة الجهاز المصرفي في استثمار أمواله.

الجدول (2)

نسبة إجمالي القروض والائتمان النقدي الى إجمالي الودائع في العراق
للمدة (2005-2020) (مليون دينار)

نسبة إجمالي الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع % (5)	نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع % (4)	إجمالي الائتمان النقدي (3)	إجمالي القروض (2)	إجمالي الودائع (1)	السنة
15.94	6.73	1,717,450	725,033	10,769,995	2005
15.74	8.49	2,664,898	1,438,860	16,928,295	2006
13.20	7.85	3,459,020	2,057,098	26,188,926	2007
13.28	10.36	4,587,454	3,576,922	34,525,448	2008
14.74	11.16	5,690,062	4,308,539	38,583,086	2009
24.44	20.25	11,721,535	9,711,452	47,947,232	2010
36.22	27.18	20,344,076	15,268,978	56,157,180	2011
45.86	36.85	28,438,688	22,850,336	62,005,935	2012
43.49	35.87	29,952,012	24,700,569	68,855,487	2013

46.06	38.06	34,123,067	28,195,535	74,073,336	2014
57.11	47.08	36,752,686	30,297,202	64,344,061	2015
59.58	49.05	37,180,123	30,612,337	62,398,733	2016
56.60	46.18	37,952,829	30,967,053	67,048,631	2017
50.05	40.50	38,486,947	31,146,494	76,893,972	2018
51.21	42.32	42,052,511	34,749,667	82,106,425	2019
58.7	39.31	49,817,737	33,385,781	84,924,168	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، لسنوات متفرقة.

ثانياً: تحليل النمو في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

يعاني الاقتصاد العراقي بعد عام 2004 من تدهور كبير في بنية الناتج وتخلف قطاعات الاقتصاد القومي وتراجع مقدراتها في الاسهام برفد وتنويع مصادر الناتج، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي يتكأ على المورد النفطي لتسيير عجلة الاقتصاد والشؤون المالية في البلاد.

وإن بقاء الوضع على ما هو عليه يجعل بنية الاقتصاد العراقي هشّة وعرضة للصدمات الداخلية والخارجية، وبالأخص الصدمات التي تصيب سوق النفط العالمي لما لها من دور كبير وحاسم في الاقتصاد العراقي وتنظيم عمليات الموازنة العامة وتسيير باقي وظائف القطاع العام، والذي اخذ الاخير يتزايد دوره مع ارتفاع الاعمال الإرهابية وتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، الأمر الذي تسبب بهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية فضلاً عن تقلص دور القطاع الخاص، مما أدى إلى تراجع نشاط وفعالية قطاع الخدمات وبالأخص نشاط القطاع المصرفي، فالاقتصاد العراقي بقي يعاني لسنوات طويلة من اختلالات عميقة بسبب اعتماده الكبير على القطاع النفطي، وهذا جعله أكثر انكشافاً على العالم الخارجي وعدم استطاعته الاعتماد على نفسه.

بعد الناتج المحلي أحد أهم مؤشرات قياس الاداء الاقتصادي للبلاد، وأكثر المعايير شمولية لبيان مجمل إنتاج البلد لكافة السلع والخدمات فضلاً عن معرفة مواطن الضعف في هيكلية الاقتصاد وإمكانية معالجتها، والجدول (3) يوضح تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

الجدول (3)

مؤشرات النمو الاقتصادي للعراق للمدة (2005-2020) مليون دينار (2007=100)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو *%	فجوة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة*
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
(7)					
2005	103568449.0	---	3703.7	---	-4150803
2006	109368369.0	5.60	3796.1	2.49	-2997628
2007	111455813.4	1.90	3754.9	-1.08	-6310583.6
2008	120626517.1	8.23	3781.9	0.71	-3354397.9
2009	124702847.9	3.38	3938.3	4.13	-6304063.1
2010	132687028.6	6.40	4083.9	3.69	-6112928.4
2011	142696722.0	7.54	4280.3	4.80	127971572
2012	162587533.1	13.94	4752.9	11.04	6392636.1
2013	174990175.0	7.63	4986.0	4.90	9576124
2014	169557865.0	-3.10	4709.1	-5.55	-5186316
2015	183616300.0	8.29	4971.4	5.57	3500575
2016	199532100.0	8.6	5505.1	10.73	20490811
2017	201059400.0	0.76	5413.6	-1.5	4250047
2018	202776269.0	0.85	5223.2	-3.5	-8391.7
2019	262917150.0	29.6	6683.1	27.9	-6339.1
2020	189398568.7	-27.9	4889.1	-26.8	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي، لسنوات متفرقة .
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات متفرقة.
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
- * فجوة الناتج تمثل الفرق بين الناتج المتحقق (الحقيقي) والناتج المحتمل (المتوقع).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة متقلبة نتيجة الظروف الاقتصادية السياسية والأمنية التي يمر بها العراق خلال مدة البحث (2005-2020) إذ ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي من 1.69% عام 2005 إلى 8.23% عام 2008 على الرغم من أن القطاعات الاقتصادية ظلت تعاني من التدهور نتيجة الوضع الأمني المتردي في السنوات من 2005 إلى 2007، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى إصدار العملة الجديدة في (2003/3/15) واستقلالية البنك المركزي عام 2004 وكذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وكميات النفط المصدرة⁽²⁴⁾، بعد ذلك انخفض معدل النمو 3.3% عام 2009 وهذا نتيجة أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تسببت بانخفاض أسعار النفط وبالتالي تراجعت عوائده⁽²⁵⁾، وبعد هذا تكلّف في النمو واصل الناتج ارتفاعه بمعدلات نمو متزايدة إلى أن سجل 13.94% عام 2012 ويعود هذا الارتفاع في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ثم بعد ذلك واصل ناتج ارتفاعه بمعدلات نمو منخفضة إلى بلغ نمو 0.2% عام 2014 نتيجة تراجع أسعار النفط فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية المتردية وزيادة النفقات العسكرية بسبب الحرب على الإرهاب، فضلاً عن تفاقم أزمة النازحين من المحافظات التي يسيطر عليها تنظيم داعش الذي ألحق الضرر بالاقتصاد غير النفطي بواسطة تدمير البنى التحتية والأصول، وإيضاً تعطيل الحركة التجارية وتدهور ثقة المستثمرين وعلى الرغم من الأوضاع التي مر بها العراق من محاربة عصابات داعش وانخفاض أسعار النفط خلال المدة من 2013 إلى 2016 إلى أن شهد بعد 2014 تطوراً في الناتج بالأسعار الثابتة إلى أن بلغ معدل النمو نحو (8.6%) في عام 2016 نظراً لتراجع معدل التضخم وزيادة كميات النفط المصدرة إلى (3.3) مليون برميل يومياً عام 2016 بعد أن كان (3) مليون برميل عام 2015 ووصل النمو الاقتصادي ارتفاعه بنسبة (1%) عام 2017 على أثر ارتفاع أسعار النفط أصبح سعر برميل (49.3) دولار مقارنة (36) عام 2016، وفي عام 2019 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بعام 2018 إذ بلغ معدل النمو (29.6%)، وفي عام 2020 فقد نلاحظ من خلال بيانات الجدول انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الأزمة الاقتصادية بسبب فايروس كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط العالمية، مما تجدر الإشارة إليه أن كمية النفط الخام المنتج انخفضت عام 2020 لتبلغ (1463.4) مليون برميل بعد أن كانت (1674.8) مليون برميل عام 2019⁽²⁶⁾، لذلك

تراجع الناتج المحلي الإجمالي وبلغ (189398568.7) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (27.9%).

أما ما يخص الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط فنلاحظ من خلال الجدول أنه في تطور وتزايد خلال المدة من (2005-2010) إذ بلغت قيمته عام 2005 (37382056.48) مليون دينار ثم ارتفع إلى (71783682.69) مليون دينار عام 2010، ولكن هذه الزيادة تبعها انخفاض في عام 2011 فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط (64643198.30) مليون دينار، ثم استمرت قيمته في تنذب ارتفاعاً وانخفاضاً طفيفين نتيجة ظروف البلد غير المستقرة حتى بلغ عام 2019 (84322357.94) دينار، وفي عام 2020 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط إلى (71900000) مليون دينار نتيجة الآثار الاقتصادية التي تسببت بها (جائحة كوفيد-19) والتي طالت جميع اقتصادات العالم.

ثانياً/ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

²⁴ . البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي، 2005، ص2.

²⁵ . البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص15-17.

*معدل النمو السنوي من حساب الباحثة.

²⁶ . وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي لسنة 2020، 2021، ص2.

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال المدة (2005-2013) فقد ارتفع من (3703.7) مليون دينار في عام 2005 إلى (4986.0) مليون دينار عام 2013، ولكن هذه الزيادة تبعها انخفاض حاد في عام 2014 فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (4709.1) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (5.55%) ونلاحظ من خلال بيانات الجدول أن الزيادات في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة والسبب في ذلك هو عدم استقرار أسعار النفط العالمية، تبعها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ في عام 2019، وفيما يخص فجوة الناتج المحتمل فنلاحظ أنها كانت سالبة خلال المدة (2005-2010) وهذا يعكس ما مر به العراق من ظروف ألفت بظلالها على مجمل النشاط الاقتصادي العراقي إذ تجسدت بظهور اختلالات هيكلية وبنوية في الهيكل الاقتصادي والاعتماد على الخارج مما انعكس في تخلف الناتج الحقيقي عن المحتمل وعجز الاقتصاد عن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستهدفة، أما المدة من 2015-2017 فإن فجوة الناتج تكون موجبة وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط لذلك تفوق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الناتج المحتمل، وفي عام 2020 ونتيجة لانخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة الاقتصادية بسبب جائحة (كوفيد-19).

المبحث الثالث

تحليل نتائج اختبارات تقدير إنموذج (ARDL)

أولاً: اختبار سكون السلاسل الزمنية جذر الوحدة (ديكي فولر)

1. يلاحظ من الجدول (83) أن المتغير التابع (ly) كان غير مستقر في المستوى لأن قيمة p.v كانت أكبر من 5%. وقد استقرت عند الفرق الأول (عند حد ثابت ، وحد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت).
2. يلاحظ أن المتغير المستقل (x1) قد استقر عند المستوى وبدون حد ثابت حيث بلغت قيمة p.v بنحو (0.0066) وهي أقل من 5%.
3. يلاحظ أيضاً أن جميع المتغيرات المستقلة الأخرى (x2,x3,x4) كانت مستقرة عند الفرق الأول (عند حد ثابت ، وحد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت).

جدول (4) نتائج اختبار ديكي فولر لمتغيرات النموذج

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	ثابت + اتجاه عام	بدون	حالة السكون
LY في المستوى	ADF	0.6612	-1.3975	-1.4192	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.9903	0.8523	0.1438	
LY في الفرق الأول	ADF	-8.0105	-8.5518	-7.8102	ساكنة
	الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	
X1 في المستوى	ADF	-2.7597	-2.4071	-2.7587	ساكنة
	الاحتمالية	0.0703	0.3722	0.0066	
X2 في المستوى	ADF	-2.3549	-2.7347	-0.3902	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.1586	0.2268	0.5395	
X2 في الفرق الأول	ADF	-7.7570	-7.6955	-7.8100	ساكنة
	الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	
X3 في المستوى	ADF	-0.2808	-2.4732	0.9343	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.9213	-1.3572	0.9050	

X3 في الفرق الاول	ADF	-7.9086	-7.9981	-7.8102	ساكنة
	الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	
X4 في المستوى	ADF	-1.31715	-0.6651	0.8757	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.6053	0.7721	0.8950	
X4 في الفرق الاول	ADF	-8.1220	-8.2590	-7.8102	ساكنة
	الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000	

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

ثانياً: تقدير إنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

النموذج الاول: علاقة الربحية بالنمو الاقتصادي في العراق

1-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :

تم إجراء محاولات عديدة وبمستويات مختلفة لتقدير المعادلات وقد تم اختيار المعادلة المبينة في أدناه لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والإحصائية كما أنها تخلو من المشاكل القياسية.

جدول (5)تقدير النموذج القياسي

Selected Model: ARDL(1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LY(-1)	0.999570	0.034019	29.38272	0.0000
X1	0.000219	0.000146	1.500103	0.1388
C	-0.011801	0.378058	-0.031215	0.9752
R-squared	0.947756	Mean dependent var		11.16964
Adjusted R-squared	0.946015	S.D. dependent var		0.197732
S.E. of regression	0.045943	Akaike info criterion		-3.276397
Sum squared resid	0.126644	Schwarz criterion		-3.174343
Log likelihood	106.2065	Hannan-Quinn criter.		-3.236259
F-statistic	544.2292	Durbin-Watson stat		2.160348
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

وتبين نتائج الجدول أعلاه أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي (1,0) بناء على قيم معيار اكايك (AIC) من بين افضل (20) توصيف للنموذج كونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي، أذ أن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات، تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد (R^2) المعدل والبالغة (0.94) فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (544.22) وبمستوى معنوية (0.00) اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (2.160)، وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود (Pound Test) للتكامل المشترك والموضحة في الجدول (6)، أذ يظهر أن قيمة F-stat المحسوبة بلغت (1.589) وهي اقل من القيمة الجدولية الاعلى (4.16) والادنى (3.62) عند مستوى دلالة 5% مما يعني قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك.

جدول (6) اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	1.589028	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

وبناءً على تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في إطار منهجية (1,0) وفقاً لمعيار (AIC) تم الحصول على مرونات معاملات الأجل القصير كما يظهر في الجدول (91) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

جدول (7) نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARD

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.000430	0.000194	-2.219456	0.0302

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

ويتضح أن معامل تصحيح الخطأ (Conit Eq -1) الذي يكشف عن تصحيح الاختلالات الحاصلة في الأجل القصير باتجاه إعادة التوازن في الأجل الطويل، كان بقيمة سالبة ومعنوية بلغت نحو (-0.000430) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، بمعنى عندما ينحرف مؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة القصيرة الأجل في المدة السابقة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 0.019% في هذا الاختلال في الفترة t وهو معدل تكيف جيد نسبياً، أما في الأجل الطويل يوضح الجدول (8) معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL، وقد أظهر معاملات المتغيرات التوضيحية تأثير إيجابي و غير معنوي احصائياً، أو بعبارة أخرى سجلت الربحية تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في العراق، أي ان زيادة مؤشر الربحية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ضئيل يبلغ (50%) .

جدول (8) تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.509544	40.20298	0.012674	0.9899
C	-27.46516	3054.246	-0.008992	0.9929
EC = LY - (0.5095*X1 - 27.4652)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

2-نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم إجراء الاختبار الآتي

أ-نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) أو ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (9) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة prob. (ch- square) بلغت (0.5602) وهي اكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير الى قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (9) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.543546	Prob. F(2,58)	0.5836
Obs*R-squared	1.159082	Prob. Chi-Square(2)	0.5602

النموذج الثاني: علاقة السيولة بالنمو الاقتصادي في العراق

1-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :

تم إجراء محاولات عديدة وبمستويات مختلفة لتقدير المعادلات وقد تم اختيار المعادلة المبينة في أدناه لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والإحصائية كما أنها تخلو من المشاكل القياسية.

الجدول (10) تقدير النموذج القياسي

Selected Model: ARDL(1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LY(-1)	0.995460	0.035529	28.01791	0.0000
X4	-0.000638	0.000439	-1.453817	0.1512
C	0.061259	0.403678	0.151753	0.8799
R-squared	0.947641	Mean dependent var		11.16964
Adjusted R-squared	0.945896	S.D. dependent var		0.197732
S.E. of regression	0.045993	Akaike info criterion		-3.274198
Sum squared resid	0.126922	Schwarz criterion		-3.172144
Log likelihood	106.1373	Hannan-Quinn criter.		-3.234060
F-statistic	542.9679	Durbin-Watson stat		2.151064
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

وتبين نتائج الجدول أعلاه أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي (1,0) بناء على قيم معيار اكايك (Akaike) AIC من بين افضل (20) توصيف للنموذج كونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي، أذ أن

القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات.

تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد (R^2) المعدل والبالغة (0.94) فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (542.96) وبمستوى معنوية (0.00) اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (2.151)، وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود (Pound Test) للتكامل المشترك والموضحة في الجدول 11، أذ يظهر أن قيمة F-stat المحسوبة بلغت (1.541) وهي اقل من القيمة الجدولية الاعلى (4.16) والادنى (3.62) عند مستوى دلالة 5% مما يعني قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك.

جدول (11) اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	1.541610	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

وبناءً على تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في اطار منهجية (4,0) وفقاً لمعيار (AIC) تم الحصول على مرونات معاملات الأجل القصير كما يظهر في الجدول (12) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

جدول (12) نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARD

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CoIntEq(-1)*	-0.004540	0.002077	-2.186090	0.0327

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

ويتضح أن معامل تصحيح الخطأ (Conit Eq -1) الذي يكشف عن تصحيح الاختلالات الحاصلة في الاجل القصير باتجاه إعادة التوازن في الاجل الطويل، كان بقيمة سالبة ومعنوية بلغت نحو (-0.0045) وبمستوى معنوية اقل من (1%)، بمعنى عندما ينحرف مؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة القصيرة الأجل في المدة السابقة ($t-1$) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 0.45% في هذا الاختلال في الفترة t وهو معدل تكيف جيد نسبياً، أما في الأجل الطويل يوضح الجدول (13) معاملات الأجل الطويل في اطار منهجية ARDL، وقد اظهر معلمات المتغيرات التوضيحية تأثير سلبي وغير معنوي احصائياً، أو بعبارة أخرى سجلت السيولة تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في العراق، أي ان زيادة مؤشر السيولة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يبلغ (14%) .

جدول (13)تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X4	-0.140439	1.055355	-0.133073	0.8946
C	13.49450	16.96855	0.795265	0.4296
EC = LY - (-0.1404*X4 + 13.4945)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

2-نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبار الآتي:

أ-نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codyfrey correlation) او ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (14) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة prob. (ch- square) بلغت (0.6126) وهي اكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير الى قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (14) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.458211	Prob. F(2,58)	0.6347
Obs*R-squared	0.979941	Prob. Chi-Square(2)	0.6126

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

الاستنتاجات/

1. ان الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي العراقي يعكس الوضع الذي تحدده حركة الاقتصاد والتي حددت أبعاد النشاط المصرفي في ظل اتجاهات متشابكة شهدتها الاقتصاد العراقي، وهذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية تأثر بمختلف الظروف التي مرّ بها البلد وانعكس على ذلك بشكل كبير على واقع القطاع المصرفي وطبيعة أنشطته وخدماته وعملياته المصرفية ودرجة

كفاءته في أداء أدواره الأساسية المهمة، كما ارتبط القطاع المصرفي في العراق بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد والتي تركت آثار واضحة على طبيعة هذا القطاع من حيث هيكله وانشطته المختلفة.

2. حقق القطاع المصرفي العراقي نسب مرتفعة بالنسبة لأدوات بازل 3 الخاصة بالسيولة، وهذا يدل على أنَّ المصارف تحتفظ بمخزون إضافي من الموجودات عالية الجودة على نحو كبير، مما يعني انخفاض توظيفاتها، ومن ثمَّ فإنَّ الخوف من حدوث أزمة سيولة في المستقبل يجعل المصارف تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد والتي تتمتع بتصنيف ائتماني جيد.
3. بالرغم من تبني العديد من المؤسسات المصرفية العراقية بعض الأنظمة المصرفية الحديثة لكنها لازالت غير قادرة على جذب ودائع الافراد وزيادة عدد العملاء وتحسن النشاط المصرفي ودعم جودة الخدمات المصرفية.

التوصيات/

1. على المصارف توفير وتدريب الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على التفاعل مع الأنماط الجديدة في خدمات الدفع الإلكتروني، وفي مختلف الوظائف الفنية والتسويقية والإدارية والمالية والاستشارية.
2. على المصارف التوسع في توزيع الصرافات الآلية في جميع مناطق العراق بما يكفل وصول الخدمات الى جميع شرائح المجتمع.
3. التأكيد على المصارف العراقية بالاهتمام الجاد لنشر الوعي المصرفي بين الزبائن لتكوين استراتيجية مثلى لتعزيز من قوتها التنافسية بين المصارف الاخرى وبالتالي تحقق مستوى أمثل للسيولة.

المصادر العربية:

- 1-وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 2-عمر علي كامل الدوري، تقييم الاداء المصرفي الاطار المفاهيمي والتطبيقي، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2013.
- 3-محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2010.
- 4-رافد كاظم نصيف العبيدي، "اتفاقية بازل 2 وأثرها الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد (10)، العدد (3)، 2018.
- 5-البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، 2018.
- 6-نصر حمود مزان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009.
- 7- محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والإفراط في الحديث، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد4، عدد1، 1996.
- 8- وليد اسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الاولى، 2003.
9. حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و اثرها في الاداء والمخاطرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 205.
10. دريد كامل ال شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص108.
- 11.البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، 2010، متاح على الموقع: <https://cbi.iq>

المصادر الأجنبية:

- 1.Wheenlen ,Thomas L . And Hunger, j. David ,(Strategic Management And Business Policy) , 9th ed ,prentice-Hall ,New jersey , 2006.
2. Jeremy Atack ,The Origins and Development of Financial Markets and Institutions, First Published، Cambridge University press،2009.
- 3.MidenM.Ivic,Economic Growth and Development ,the journal of prosses management – new Technologies, International, Vol.3,No.1,2015.
4. Daron Acemoglu, introduction to modern economic growth, Princeton university press, USA 2009.
5. Lin, Economic Growth, Income Inequality, and Poverty Reduction in People's Republic of China, Asian Development Review, vol. 20, no. 2, 2003.